الاتحاد الأوروبي: القوة الإنتاجية

المقدّمة

يمثل الاتحاد الأ وروبي تكتّلا اقتصاديّا قوّ يا بفضل قوّ ته الإ نتاجية الضّخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد بوّأ ته هذه القوة الإ نتاجية مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي وحوّلته إ لى منافس قوي للولايات المتحدة الأ مريكية واليابان وقطبا رئيسيا ضمن الثالوث المتحكم في الاقتصاد والمجال العالميين.

I- قطاع خدمي قوي

تبرز قوة القطاع الخدمي في اقتصاد الاتحاد الأوروبي من خلال حصّته في التّشغيل وفي الناتج الداخلي الخام وما يميز أنشطته من تنوع وما تسجله من نموّكما تبرز هذه القوة من خلال حصته العالية في المبادلات العالمية للخدمات.

1 – دور متنام في اقتصاد الاتحاد الأوروبي

يستأثر القطاع الخدمي بحصّ ة عالية ومتنامية في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام بالاتحاد الأوروبي كما يستأثر بحصّة هامّة في المبادلات العالميّة للخدمات.

أ– حصة متزايدة في التشغيل

يشغّل القطاع الخدمي أكثر من ثلثي النشيطين في الاتحاد الأوروبي[1] وقد سجّلت حصّته من اليد العاملة تناميا مستمرّا يعكس نزوع الاقتصادات الأوروبية نحو الثولثة [2] في الوقت الذي تراجع فيه التشغيل الفلاحي والصّ ناعي. وهو أ كثر القطاعات الاقتصادية إ سهاما في خلق مواطن الشغل في العقود الأ خيرة إذ أسهم في توفير ما يزيد عن 30 مليون موطن شغل منذ 1980 وينتظر أن يوفر القسط الأكبر من مواطن الشّغل المتوقعة في المستقبل.

ويتوزّ ع هؤلاء النشيطون بصفة متفاوتة بين مختلف الأ نشطة الخدمية[3] وتُعَدُّ الخدمات التجاريّة – خاصة وأ ن عددا من أ نشطتها يتطلّب مؤهّ لات بسيطة وترتكز على الشغل الوقتي مثل النقل والاتصالات والفندقة والمطعمية والتوزيع إلى جانب بعض الخدمات الإدارية– الأكثر استقطابا لليد العاملة وهي تستوعب أكثر من نصف النشيطين في الخدمات، وتتميز ضمنه خدمات الأعمال باستقطاب يد عاملة عالية التأهيل. أما الخدمات غير التجارية مثل التعليم والرّعاية الصحية...فتستقطب النسبة المتبقّية من اليد العاملة.

ب– مساهمة كبيرة ومتزايدة في الناتج الداخلي الخام

يُسهِ م القطاع الخدمي حاليا بأ كثر من ثلثي الناتج الداخلي الخام في الاتحاد الأ وروبي [1]. وقد سجّلت حصته ارتفاعا مطردا تلازم مع التراجع الجليّ في حصّتي القطاعين الفلاحي والصناعي خلال العقود الثلاثة الأ خيرة. وبالرغم من تفاوت هذه الحصّ ة بين الأ قطار الأ عضاء حيث ترتفع في الأقطار الشّماليّة والغربيّة وتنخفض في الأقطار الشّرقيّة فإنّ النّزعة السّائدة هي اتجاه اقتصادات أقطار الاتحاد نحو الثولثة والتّحوّل إ لى اقتصاد ما بعد صناعي يرتكز بدرجة متزايدة على الخدمات [2].

ج– حصّة عالية في المبادلات العالميّة للخدمات

يستأثر الاتّحاد الأ وروبي بما يفوق 1/4 المبادلات العالميّ ة للخدمات سنة 2009 متقدّ ما بذلك على بقيّة أقطاب الثّالوث [5]. وتستند هذه الهيمنة المطلقة على المبادلات العالميّ ة للخدمات إ لى دور الشّركات عبر القطريّة الأوروبيّة [4] مثل مجموعة كارفور في التّوزيع التّجاري ومجموعة أنتركونتنتال في الفندقة ومجموعة الاتحاد العالمي للسّياحة TUI في السّياحة من جهة وإلى تنوّع الأنشطة الخدميّة من جهة ثانية. وتظلّ مساهمة الأقطار الأ عضاء في هذه المبادلات متفاوتة وتعدّ أقطار الشّمال الغربي الأوروبي التي تشهد ثولثة اقتصاداتها الأكثر إسهاما في هذه المبادالت، أمّا أقلّ أقطار الاتحاد إسهاما فهي أقطار أوروبا الوسطى والشّرقيّة المنظمة إلى الاتحاد سنة 2004.

2 – خدمات متنوعة تشهد نموا متواصلا رغم بعض العراقيل

تتسم الأنشطة الخدمية بالتنوع وتسجّل نموا متواصلا رغم ما تواجهه من صعوبات .

أ– أنشطة خدمية متنوعة تشهد نموا متواصلا

تتميز الأ نشطة الخدمية بتنوع كبير أ تاحته الحاجات المتزايدة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية والترابط بين القطاعات الاقتصادية وعولمة الاقتصاد. كما أتاحه النزوع المتزايد من قبل المؤسسات الصناعية إلى تحويل جملة من الأنشطة الخدمية إلى مؤسسات خدمية مختصة مثل النقل والتسويق والصيانة الصناعية والحراسة والتنظيف الصّناعي [2]. ويستفيد القطاع الخدمي من الإ قبال الكثيف على الاستهلاك وهو إ قبال يسره ارتفاع معدل الدخل الفردي من جهة والنسبة العالية من الحضّر في المجتمع الأ وروبي من جهة ثانية. وقد برزت إلى جانب الأنشطة الخدمية التقليدية، أنشطة خدمية جديدة ترتبط خصوصا بالتحوّلات الديمغرافية التي تعيشها المجتمعات الأ وروبية من جهة والثورة المعلوماتية والاتّصالية التي أ سهمت في ظهور مهن جديدة وأ تاحت انتشارا أوسع للخدمات وسرعة أ كبر في الاستجابة للطلب على الخدمات كما مكّ نت من الضغط على كلفة هذه الخدمات عموما من جهة ثانية. غير أن تنوّع الأنشطة وتناميها المطّ رد لا ينفي وجود عراقيل جدية تحد من نموّ هذا القطاع لعل أهمّها غياب سوق أوروبية داخلية للخدمات.

ب– غياب السّوق الأوروبية للخدمات يعيق نمو القطاع الخدمي

لئن توفّق الأ وروبيون منذ سبعينات القرن الماضي في إ رساء سوق أوروبية للسّلع، فإ نهم لم ينجحوا في إ قامة سوق أ وروبية للخدمات بما ييسّر نفاذ مزوّ دي الخدمات إلى مختلف أسواق الأقطار الأعضاء ويضمن توفير المزيد من مواطن الشغل والتحكّم في كلفة الخدمات والتخفيض في أسعارها والزيادة في جودتها في ظل منافسة حقيقية بين المؤسسات الخدميّة.

ومن أ هم العراقيل التي حالت دون بعث سوق أ وروبية للخدمات تواصل احتكار الدولة لبعض الأنشطة الخدمية وتباين الأنظمة الجبائية والمعايير الفنية للأنشطة الخدمية بين الأقطار الأعضاء [6].

وقد انكبت المفوّ ضية الأ وروبية منذ سنة 2002 على خلق الشروط الضرورية لإ رساء السّوق الأوروبية للخدمات وتوصلت في أكتوبر 2006 إلى إصدار قانون منظّم لهذه السوق وهو ما أ عطى دفعا قويا لهذا القطاع ورفع في قدرته التشغيلية وزاد في قدرته على خلق الثّروة علاوة على ما وفره هذا الإ جراء الهام من تحسين نوعيّ للخدمات المسداة إ لى المواطنين والمؤسّ سات فضلا عن تعزيزه الاندماج الاقتصادي الأ وروبي ودعم مكانة الاتحاد الأوروبي في السّوق العالمية للخدمات.

II- صناعة قوية

علاوة على ضخامة إنتاجها وإ سهامها الجلي في القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد، تستأثر صناعة الاتّحاد الأوروبيّ بمكانة عالمية بارزة تؤكّدها حصّ تها في صادراته من جهة، كما تؤ كدها حصتها في الصادرات العالمية للمنتجات الصناعية من جهة ثانية.

1 – إنتاج صناعي ضخم

تمكنت صناعة الاتحاد الأوروبي رغم تقلّص حصّتها في التّشغيل وفي الناتج الداخلي الخام، ورغم تأزّم بعض فروعها في العشريّات الأخيرة من القرن الماضي ورغم المنافسة العالميّة [7] من الاحتفاظ بقوّة إنتاجيّة جليّة بوّأت الاتّحاد الأوروبي مكانة عالميّة بارزة.

أ– صناعات التكنولوجيا العالية

تحظى هذه الصّناعات بعناية خاصة بهدف اللّحاق ببقية أقطاب الثالوث وقد سجّلت فروعها تطورا مطردا مكنها من تغطية حاجات الاتحاد الأ وروبي في البعض منها ومواجهة المنافسة الأمريكية والآسيوية. وهي توفّ ر قرابة خمس القيمة المضافة الصناعية كما تمثّل منتجاتها أكثر من 16% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبّ ي وقرابة ثلث إ جمالي قيمة صادراته الصّناعيّة وتستأ ثر هذه المنتجات بقرابة 15 % من الصّادرات العالميّة لمنتجات التّكنولوجيا العالية سنة 2006. وتبرز ضمنها خاصّة المنتجات الكيمياويّة وصناعة الأدوية وصناعة المعدّات والتّجهيزات العلميّة الدّقيقة والصّناعات الجوفضائيّة ... [11] التي تستأثر بالمراتب العالميّة الأ ولى ضمن الصّادرات العالميّ ة لمنتجات التّ كنولوجيا العالية سنة 2007 . غير أنّ هذه الصّناعات تواجه منافسة حادّة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة واليابان والصّين الشّعبيّة.

ب– صناعات الجيل الثاني

تمكنت هذه الصناعات من الصمود في وجه المنافسة الأ جنبية المتزايدة مع بروز الأ قطار الصناعية الجديدة والبلدان الصاعدة وحافظت على مكانة بارزة في الإنتاج الصناعي العالمي إذ ينفرد الاتحاد الأوروبي

بثلث القيمة الجملية لمبيعات الصناعات الكيمياوية في العالم سنة 2005 متفوقا بذلك على بقية أقطاب الثالوث. وتتبوّأ شركاته الكبرى في الصّناعة الكيمياوية مراتب متقدّمة على المستوى العالمي مثل" ب أ س ف" و"باير" الأ لمانيتين وبعض الشركات البتروكيمياوية مثل شال وأ توفينا...، كما يستأ ثر بالمرتبة الأ ولى في العالم في إ نتاج السيارات الخاصة والنفعية إ ذ يوفر قرابة ربع الإ نتاج العالمي سنة 2009 وتستحوذ الشركات الأ وروبية الكبرى لصناعة السيارات على حصّ ة عالية من السوق العالمية للسيارات مثل مجموعة فلكسفاغن الألمانية وبيجو–سيتروان ورينو الفرنسيتين وفيات الإيطالية...[8].

ج– الصناعات القديمة

نجحت هذه الصناعات في تخطي الصعوبات التي واجهتها منذ ستينات القرن الماضي بفضل سياسات إعادة التوطين والتّحويل الصّناعي والتّطوير التكنولوجي وعمليات الشّراء والاندماج بين الشركات الأوروبية. فقد احتفظ الاتحاد الأ وروبي بمكانته كثاني أ كبر منتج للفولاذ في العالم بعد الصّين الشعبية وتنفرد شركات التّعدين الأ وروبية الكبرى بالمراتب الأ ولى في العالم وأ كبرها على الإ طلاق مجموعة أرسيلور–ميتال التي نشأت على إثر الاندماج بين أكبر شركتين للفولاذ في العالم وهما "أرسيلور" و"ميتال–ستيل"، كما استعادت صناعة السفن الأ وروبية مكانتها العالمية إ ذ يعد الاتحاد الأ وروبي من كبار منتجي السفن رغم المنافسة الحادّ ة من قبل كوريا الجنوبية واليابان. أ ما في صناعة النسيج والملابس الجاهزة فإن الاتحاد الأوروبي ما زال يُعَدّ من كبار المنتجين والمصدرين رغم تراجع مكانته في ظل منافسة الأقطار الصناعية الجديدة والبلدان الصاعدة وخاصّة الصّين الشعبية بعد فكّ التقنين عن المبادلات العالمية للمنتجات النسجية والملابس الجاهزة منذ جانفي 2005 [9].

2– وزن هام في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية

تبرز القوة الصناعية للاتحاد الأ وروبي في الحصة المتنامية للمنتجات الصناعية ضمن صادراته وفي حصّتها المتزايدة في الصّادرات العالمية للمنتجات الصناعية.

أ– حصة متنامية في الصادرات الأوروبية

تمثل المنتجات الصناعية أ كثر من ثلاثة أ رباع القيمة الجملية لصادرات الاتحاد الأ وروبي وهو ما يؤكد أهمية الصناعة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. ولئن اتسمت هذه المنتجات الصناعية بالتنوع فإن القسم الأوفر منها يتكون من الآلات والسّيّارات والمنتجات الكيمياوية ومنتجات صناعة التكنولوجيا العالية (المعدات الجو فضائية،الأدوية والتجهيزات الطبية والبصرية الدقيقة...). ويسجّل الميزان التجاري لمبادلات المنتجات الصناعية الأ وروبية فائضا ما انفك ينمو باطراد خلال العشرية الأ خيرة بما يعكس نجاعة التحولات في الصّناعة الأوروبية من جهة ويؤكد قوتها الإنتاجية المتنامية ووزنها المتزايد في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية.

ب– حصة هامة في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية

يشكل الاتحاد الأ وروبي طرفا رئيسيا في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية وقد أسهم سنة 2008 بما يناهز 16 % من القيمة الجملية للصّادرات الصناعية في العالم.

وعلى الرّغم ممّا تتمتع به من قوة جليّة، فإن الصّناعة في الاتحاد الأوروبي تواجه بعض الصعوبات أهمّها حدة المنافسة الأ جنبية لا فقط من قبل بقية أ قطاب الثالوث بل وكذلك من قبل الأ قطار الصاعدة الآسيوية خصوصا ويظهر تأ ثيرها بصورة جليّ ة في صناعة النسيج والملابس [12]. كما تمثل القدرة المحدودة على التجديد التكنولوجي مقارنة ببقية أ قطاب الثالوث إ حدى الصّ عوبات وهو ما يترجمه عجز ميزان مبادلات منتجات صناعة التكنولوجيا العالية من جهة ومحدودية القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأوروبية في السوق العالمية من جهة ثانية [13]، علاوة عن غياب سياسة صناعية موحدة والتباينات الداخلية الجلية بين الأقطار الأعضاء، إذ تفوق حصة ألمانيا في القيمة المضافة الصناعية حصة 18 بلدا عضوا.

3 – مجال صناعي متحوّل

أ فضت التحوّ لات القطاعية في صناعة الاتحاد الأ وروبي إ لى تحوّ لات في المجال الصناعي تميزت خصوصا بالتحوّ لات التي تشهدها الأ قاليم الصناعية المتأ زمة من جهة وتزايد التركز الساحلي للأنشطة الصناعية وتدعم دور الحواضر الكبرى كمراكز صناعية رئيسية[14].

أ- أقاليم صناعية متأزمة تشهد تحوّلا

تشمل الأقاليم الصناعية المتأزمة الأحواض الصناعية الكبرى التي تقوم صناعتها على الحديد والفحم وهي الأقاليم السوداء في وسط أنقلترا وفي الشمال الفرنسي "نور- با- دي كالي و"اللّورّين" والأقاليم الواقعة في هولندا وبلجيكا (كَمْبِين ولمبُّور و بُورِينَاجْ) وإقليم الرّوهر في ألمانيا. فقد أدى تراجع إنتاج الفحم والحديد وارتفاع كلفة الإنتاج الناجم عن تزايد الاعتماد على استيراد المواد الأولية واشتداد المنافسة الأجنبية في صناعة التعدين واحتداد مشاكل التلوث إلى تأزم هذه الصناعات. وقد أفضى هذا الوضع إلى الاستغناء عن عديد مواقع إنتاج المواد الأولية وغلق عدد من مصانع الفولاذ وتسريح آلاف العمال الذين تراجع عددهم في صناعة التعدين بمقدار النصف في الثلاثين سنة الأخيرة وتحولت مناطق بأسرها إلى بور صناعي يُشَوِّهُ المشهد الحضري. ومثّل تنويع الإنتاج الصناعي أحد الحلول الناجعة لمعالجة وضع هذه الأقاليم، فتمّ تركيز صناعة السيارات وصناعات النسيج وصناعات التكنولوجيا العالية وتطوير أنشطة خدمية متنوعة وتهيئة مراكز البور الصناعي للأغراض السياحية والترفيهية وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي عبر بعث أقطاب تكنولوجية تستفيد من قربها من المؤسسات الجامعية والبحثية.

ب- تركز ساحليّ متزايد للأنشطة الصناعية

يُعتبر تزايد التركز السّاحلي للأنشطة الصناعية أحد السّمات المميزة لتحول المجال الصناعي الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد انتقلت جملة من الأنشطة الصناعية إلى المراكز المينائية على وجه الخصوص، كما تزايد تركزها على الأشرطة النهرية التي تفضي مباشرة إلى هذه الموانئ وتواصل في الوقت نفسه تركز الصناعات الاستهلاكية في المدن والحواضر الصناعية الكبرى في مختلف أقطار الاتحاد مثل لندن، برمنغهام، باريس، ليون، مرسيليا، ميلانو، طورينو، مونيخ، شتوتغارت ...

وتعد موانئ الواجهة الشمالية التي تمتد على 600 كلم بين همبورغ و لوهافر أكبر المراكز الصناعية في الاتحاد الأوروبي وهي تأوي خصوصا الصّناعات الكيمياوية القائمة على صناعة النفط ومشتقاته مثل ما هو الشأن بالنّسبة لميناء روتردام في هولندا، كما تنتشر على طول نهر الراين مراكز صناعية كبرى ويبرز حوض الروهر كأكبر إقليم صناعي في المجال الأوروبي.

وترتبط نزعة التركز الساحلي بجملة من العوامل أهمها تدويل الإنتاج الصناعي وتزايد الارتباط بالأسواق الخارجية في استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات الجاهزة ونصف الجاهزة والنزوع إلى الاقتراب من أسواق الاستهلاك الكبرى والاستفادة من البنى التحتية المتطورة للنقل والاتصالات وتطور تقنيات الشحن والتفريغ في الموانئ البحرية والنهرية. وتساعد هذه المزايا على تخفيض كلفة الإنتاج وتزيد في القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية. وقد أفضت هذه النزعة عموما إلى تأكيد أولية الأقطار الشمالية الغربية للاتحاد في القطاع الصّناعي.

III - قوة فلاحية كبرى

تتجلى القوّة الإنتاجيّة الفلاحية في الاتحاد الأوروبي في ضخامة الإنتاج وارتفاع المردود الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لسكان الاتحاد. كما تتجلى هذه القوة الإنتاجية في الحصة المرتفعة للاتحاد الأوروبي في الصّادرات العالمية للمنتجات الفلاحية وتنامي تَخَصُّصِهَا المجالي.

1- إنتاج فلاحي ضخم

لئن حافظت المنتجات النباتية على حصة عالية من القيمة الجملية للانتاج الفلاحي التي بلغت سنة 2008 أكثر من 370 مليار يورو، فإن حصّة المنتجات الحيوانية من لحوم وحليب ومشتقاته ما انفكت تتعزّز بشكل مطّرد إذ تجاوزت 40 % من القيمة الجملية للإنتاج الفلاحي منذ سنة 2008 [15]. وتُعَدُّ هذه الحصة الهامة للمنتجات الحيوانية سمة فلاحة قوية ومتقدّمة. وتوفر الفلاحة الأوروبية إنتاجا نباتيا وحيوانيا ضخما [16 و17] يبوئها مراتب متقدمة على المستوى العالمي رغم لجوء الاتحاد الأوروبي إلى استيراد جملة من المنتجات الفلاحية التي يتعذر إنتاجها محليا مثل المنتجات المدارية. ففي الإنتاج النباتي يعتبر الاتحاد الأوروبي من كبار منتجي الحبوب واللفت السّكري والخمور والخضر والغلال. أما في الإنتاج الحيواني فإن وفرة القطيع والتطوّر المتواصل لأساليب تربية الماشية مكّنه من إنتاج مرتفع في الحليب والزبدة والأجبان واللحوم يضعه في المراتب الأولى في العالم في إنتاج هذه المواد. وتتباين مساهمة الأقطار الأعضاء في القيمة الجملية للإنتاج الفلاحي إذ تستأثر سبعة أقطار بقرابة ثلاثة أرباع هذه القيمة وهي أقطار أوروبا الشمالية الغربية عموما. وعلاوة على أنّ التباين كمّي تؤكده المساهمة المتفاوتة في القيمة الجملية للإنتاج الفلاحي، فان هذا

التباين نوعي أيضا إ تتركز المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية وخاصة منها المنتجات الحيوانية بنفس الأقطار الشمالية الغربية

2- فلاحة ذات مردود عال تحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي

تتجلى القوة الإ نتاجية للفلاحة الأ وروبية في ارتفا ع المردود الفلاحي الذي سجل قفزة كبيرة منذ سبعينيات القرن الماضي أي بعد مرور قرابة عشر سنوات على انطلاق السياسة الفلاحية المشتركة التي أقرتها المجموعة الاقتصادية الأ وروبية سنة 1962 . وسجّ ل المردود الفلاحي ارتفاعا تراوح بين الضعفين إلى أربعة أ ضعاف حسب المنتجات الفلاحية متجاوزا بذلك ما خلفته الحرب العالمية الثانية من انهيار في المردود وضعف في الإ نتاج وعجز حادّ عن تغطية الحاجات الغذائية في السنوات التي أ عقبت الحرب مباشرة. ويتبوّأ الاتحاد الأ وروبي مراتب متقدّ مة على المستوى العالمي في مردودية الحبوب مثلا رغم التفاوت بين الأقطار الأعضاء إذ تبلغ أقصاها في الأقطار الشمالية الغربية وتتراجع في أقطار أوروبا الوسطى والشرقية. وقد أفضى الارتفا ع السريع في المردود الفلاحي إلى نموّ غير مسبوق في الإنتا ج الفلاحي مكّن الاتحاد الأوروبي من تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي فاقت نسبته 100 % في مجمل المنتجات الغذائية الأ ساسية كالحبوب والخمور والحليب ومشتقاته واللحوم وذلك منذ ثمانينات القرن الماضي [16 و 17] .

3 – إ نتاج يحظى بمكانة عالمية هامة لكنه يواجه بعض المشاكل

تحوّل الاتحاد الأ وروبي بفضل ضخامة الانتاج الفلاحي إلى قوّ ة فلاحية كبرى تستأثر بقرابة عُشْرْ قيمة الصادرات العالمية للمنتجات الفلاحية سنة 2008، وهو المصدّ ر الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأ مريكية. كما تمثل الصادرات الفلاحية في نفس السنة 6 % من القيمة الجملية لصادرات الاتحاد. وينفرد الاتحاد الأوروبي بحصة عالية من الصادرات العالمية لجملة من المنتجات الفلاحية أبرزها الحليب ومشتقاته والخمور والحبوب[16 و 17]. ولئن ضمنت ضخامة الإ نتاج الفلاحي الاستجابة للحاجات الغذائية للسكان ومثّ لت عامل قوة إ ضافي للاتحاد الأ وروبي على الساحة الدولية، فإنها أدّ ت إ لى تكدس فوائض مرتفعة من الحبوب والحليب ومشتقاته شكّ لت عبئا حقيقيا على اقتصاده. ورغم توجيه قسم هام منها إ لى التصدير، وتصريف قسم آخر في المساعدات الغذائية، فإن هذه الفوائض أثرت بشكل سلبي على القطا ع الفلاحي إذ أنّ ما يتطلبه استيعابها من تمويلات لأ عمال الخزن والتحويل أو الإ تلاف قصد المحافظة على استقرار الأسعار يثقل كاهل الدول الأ عضاء ويرفع في كلفة الإ نتاج الفلاحي في ظل منافسة قوية من قبل عدد من القوى الفلاحية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين وكندا وأستراليا [18].

4 – مجال فلاحي مُتخَصِصْ

لقد ظل التوزع المجالي للإنتا ج الزراعي ولفترة طويلة مرتبطا بالخاصيات المناخية والتضاريسية للأ وساط الطبيعية إ ذ تتركز الزراعات الكبرى في الأ حواض الرسوبية مثل الحوض الباريسي وحوض أكيتان في فرنسا وحوض البو في إ يطاليا وحوض لندن في المملكة المتحدة وسهول أ وروبا الشمالية في حين تتركز تربية الماشية في المناطق المحيطية حيث تمتد المروج وتتركز زراعة الخضر والباكورات وغراسة الأشجار المثمرة في المنطقة المتوسطية [19]. وقد شهد المجال الفلاحي في العقود الأ خيرة بروز أ حواض الإنتا ج الفلاحي التي تتسم بالتخصّ ص وهي وإ ن كانت تستفيد مما يتيحه الوسط الطبيعي من ظروف ملائمة، فإن ظهورها وتوسّعها ارتبطا أساسا بالتركزات السكانية الكبرى فظهرت الأحواض اللبنية وأحواض إنتا ج اللحوم في الشمال الغربي الفرنسي وحول لندن وفي أ قطار البينيلوكس وعلى طول نهر الراين بالقرب من التجمعات الحضرية الكبرى، علاوة على أحواض إ نتا ج الحبوب مثل الحوض الباريسي في فرنسا.

الخاتمة

يتمتع الاتحاد الأ وروبي بقوة إ نتاجية جلية ومتعاظمة جعلت منه تكتلا اقتصاديا قويا يحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد العالمي منافسا بقية أقطاب الثالوث وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فما هو تأثير هذه القوة الاقتصادية الجلية على مكانته التجارية وحضوره السياسي والعسكري في العالم؟